

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/54
19 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السابعة

جنيف، ٢٤-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها السادسة، بما في ذلك متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة

من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

نصت المذكرة الخاصة بـ "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (TD/B/EX(24)/L.1)، التي أقرها مجلس التجارة والتنمية من جديد في دورته التنفيذية السادسة والعشرين في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، فيما نصت على أنه: "اعتباراً من الدورة الثانية لكل لجنة، يستخدم اليوم الخامس للدورة لاستعراض تنفيذ الدول الأعضاء والأمانة للنتائج التي أسفرت عنها الدورات السابقة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بناء على الوثائق التي أعدها الأمانة". وبناء على ذلك، أعدت الأمانة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والمعتمدة في الدورة السادسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية والموجهة إلى الأونكتاد. ويغطي التقرير ثلاثة مجالات هي: التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجنسانية. أما الفصل الخاص بخدمات النقل الدولي والتجارة الإلكترونية فيسلط الضوء على أفضل الممارسات في هذين المجالين المترابطين لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية. وأما الفصل المتعلق بالقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيلقي نظرة عن كثب على الابتكارات المالية لتحسين سبل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بما فيه التمويل الإلكتروني. وأما الفصل المعني بالجنسانية فيتناول تعميم مراعاة المنظور الجنساني لأغراض تعزيز الفرص. ويتطرق التقرير أيضاً إلى تداعيات ذلك على عمل اللجنة عقب الاجتماع الوزاري في الدوحة.

المحتويات

الصفحة

أولاً-	التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية.....	٣
ثانياً-	تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تعزيز تنمية المؤسسات.....	٦
ثالثاً-	تعميم مراعاة المنظور الجنساني لأغراض تعزيز الفرص.....	١٢
رابعاً-	آثار اجتماع مؤتمر الدوحة الوزاري على عمل اللجنة.....	١٥

١- تضمن تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة (TD/B/COM.3/46) عدداً من التوصيات التي ينبغي للأونكتاد أن يتخذ إجراءات بشأنها. واشتمل أيضاً على استنتاجات متفق عليها بشأن التداعيات على عمل اللجنة عقب اجتماع الدوحة الوزاري. وترد هذه الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات فيما يلي بالإضافة إلى الإجراءات ذات الصلة المتخذة بشأنها حتى الآن.

أولاً - التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية

٢- اتخذت الأمانة مجموعة من الإجراءات عملاً بتوصيات اللجنة الصادرة في دورتها الخامسة.

التوصية

٣- ينبغي للأونكتاد أن يبقي قيد الاستعراض ويرصد التطورات المتصلة بالجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية للتجارة الإلكترونية التي تؤثر في خدمات النقل الدولي، ويحلل ما لها من تداعيات على البلدان النامية، بالإضافة إلى جمع هذه المعلومات ونشرها على البلدان الأعضاء.

الإجراء

٤- واصلت الأمانة رصد وتحليل التطورات على الصعيد الدولي المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية للتجارة الإلكترونية التي لها أثر خاص على خدمات النقل الدولي، ونشرت المعلومات على البلدان الأعضاء من خلال منشوراتها المتكررة مثل *استعراض النقل البحري* و *Transport Newsletter*. كما أتيحت معلومات عن طريق عروض قدمت في حلقات دراسية إقليمية ووطنية متعددة. ومن أهم التطورات المتصلة بالنواحي القانونية للتجارة الإلكترونية العمل الجاري في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن إعداد مشروع صك دولي جديد عن قانون النقل، نشر في *استعراض النقل البحري* لعام ٢٠٠٢. وينص مشروع الصك على استعمال "سجل إلكتروني" إلى جانب الوثائق الورقية عن النقل ويمنح الاتصالات الإلكترونية للوثائق الورقية وضعاً قانونياً متكافئاً. والمشروع لا يزال في مراحله الأولى، وإذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن صك دولي جديد، أو عندما يتم التوصل إليه، فسيكون خطوة مهمة في سبيل إزالة الحواجز القانونية التي تعرقل المزيد من تطوير النقل الدولي. وتواصل أمانة الأونكتاد إسهامها الكبير في العمل المضطلع به برعاية الأونسيترال، ولا سيما تقديم تعليق تحليلي مفصل على المشروع نشرته الأونسيترال كإحدى وثيقتي عمل للفريق العامل التابع لها (UNCTAD/SDTE/TLB/4 ؛ A/CN.9/WG.III/WP.21/Add.1).

التوصية

٥- ينبغي للأونكتاد أن يجري دراسات على استعمال وثائق النقل التقليدية في التجارة الدولية، وبخاصة مدى ضرورة سندات الشحن القابلة للتداول في التجارة الدولية الحديثة، ومدى إمكانية تعويضها بوثائق نقل غير قابلة للتداول، مثل سندات المرور البحري، وبالبدايل الإلكترونية.

الإجراء

٦- تنفيذاً لهذه التوصية، تُعد الأمانة دراسة تتعلق باستعمال وثائق النقل المتنوعة، مثل الوثائق القابلة للتداول وغير القابلة للتداول وكذا البدائل الإلكترونية. ولبلوغ هذا الهدف، وُزع استبيان على نطاق واسع على الأطراف المهمة التي تشارك في التجارة والنقل الدوليين، بما فيها مقدمي خدمات النقل ومستخدميها والوسطاء والمصارف وشركات التأمين والعاملين في المهن القانونية. وستعكس الردود المتلقاة في تقرير سيقدم إلى اللجنة في دورتها المقبلة وستعطي أيضاً المناقشات الجارية على الصعيد الدولي والرامية إلى إعداد الشروط الإطارية الضرورية للمعاملات التجارية غير الورقية.

التوصية

٧- ينبغي للأونكتاد أن يضع مواد تدريبية ويوفرها، عند الاقتضاء، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات في مجال التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي لصالح البلدان النامية بالتعاون مع منظمات القطاعين العام والخاص المعنية.

الإجراء

٨- في سياق المشروع الإقليمي "التدريب التجاري" المعنون "بناء القدرات في مجالي النقل والتجارة الدولية" (RAF/99/A09)، أعدت الأمانة دورة دراسية عن النقل المتعدد الوسائط واللوجستيات المتعددة الوسائط. وتشمل هذه الدورة الدراسية عناصر متنوعة تتعلق بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولية. وتشمل بوجه خاص وحدة دراسية عن اللوجستيات تركز على الدور الأساسي الذي تؤديه المعلومات في سياق إدارة نقل البضائع. وتصف تحديات جديدة، مبرزةً أن تعقب البضائع السليم شرط مسبق في نقل البضائع بفعالية وأمان. وتعتبر الوحدة الدراسية مدخلاً للمعالم الأساسية لإدارة نظام اللوجستيات. وتحيل إلى استعمال التكنولوجيات الجديدة مثل تبادل البيانات الإلكترونية وتقنيات الإنترنت والتخطيط التشغيلي الحديثة المطبقة في إدارة السلسلة التوريدية. وتبين أن إدارة المعلومات بدأت تشكل جزءاً أساسياً في أي تنمية صناعية. ويعود الفضل في وضع هذه الوحدة الدراسية عن اللوجستيات إلى المعهد الدولي لإدارة اللوجستيات التابع لمعهد لوزان الاتحادي للعلوم التطبيقية،

وشارك أحد أعضاء هيئة التدريس في أول عملية تدريس لهذه المادة في باماكو (حزيران/يونيه ٢٠٠١). وهذا الإسهام هو أول دليل على التعهد الذي قطعه معهد لوزان خلال الدورة الخاصة بالنقل لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١). فقد عرض معهد لوزان مساهمته في التدريب على إدارة النقل لصالح أقل البلدان نمواً من خلال برامج خاصة ومنح وبحوث متخصصة بشأن موضوعات تقترحها أقل البلدان نمواً (انظر A/CONF.191/13، ص ٨٤).

٩- وبغرض تنفيذ هذه التوصية، اتصلت الأمانة بعدد من هيئات الموانئ التي لها خبرة في إقامة منصات إلكترونية لتبادل البيانات بين أفراد أوساط الموانئ الذين ينتمون إلى القطاعين العام والخاص. وقد استضاف برنامج العمل للتعاون الاقتصادي، وهو معهد للتدريب تابع لهيئة ميناء أنتويرب، دورة دامت يومين في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢ أعدّ فيها عدد من خبراء الموانئ مخططاً عاماً لدورة دراسية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوساط الموانئ. وعمد خبراء من إندونيسيا وإسبانيا إلى استكمال ذلك بالخبرات المكتسبة في ميناء أنتويرب وميناء غينت المجاور. وأسهم في الدورة أيضاً عضوان في أمانة الأونكتاد. وواصلت الأمانة في المرحلة اللاحقة من الإجراءات الرامية إلى تطوير الدورة الدراسية بالتعاون مع ميناء فالنسيا (إسبانيا) الذي يتقاسم مع موانئ في البلدان النامية سمات مشتركة.

١٠- ونشرت معلومات عن أفضل الممارسات في التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي في منشورات الأونكتاد المتكررة، مثل *E-commerce and Development Report* و *Transport Newsletter*. ويتناول الفصل ٨ من المنشور *E-commerce and Development Report* أهمية اللوجستيات في تلبية الطلبات. ومن بين التطورات التي ناقشها منشور *Transport Newsletter* تطور بوابات الإنترنت لخدمات النقل البحري، واستعمال الهواتف المتنقلة لإرسال رسائل قصيرة تتعلق بوصول السفن ولتعقب المتعهدين واستعمال سوق إلكترونية لتخفيض تكاليف إعادة تخزين الحاويات الفارغة.

التوصية

١١- ينبغي للأونكتاد أن يعد مبادئ توجيهية لإنشاء نظم نموذجية لأوساط الموانئ والمنصات اللوجيستية في البلدان النامية.

الإجراء

١٢- قامت الأمانة بتحليل عدد من نظم أوساط الموانئ^(١)، وهي تعد حالياً مبادئ توجيهية أولية تقوم على استنتاجاتها. ونظام أوساط الموانئ نظام يسمح بتبادل المعلومات الإلكترونية فيما بين أوساط الموانئ. وهذا يعني أن على أوساط الموانئ أن تكون قادرة على إرسال المعلومات وتلقيها ومعالجتها إلكترونياً. وقد وضعت معظم نظم

أوساط الموانئ وتسهر على تشغيلها منظمة مستقلة أنشأتها أوساط الموانئ خصيصاً لهذا الغرض. وعلى العموم، فإن المستعملين يدفعون اشتراكاً سنوياً بالإضافة إلى رسم على كل معاملة. وتتمثل الوظيفة الرئيسية التي تقع في قلب النظام في السماح بتبادل المعلومات بواسطة رسائل إيديفاكت (قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في الإدارة والتجارة والنقل) أو XML. وتمسك بعض النظم بملفات بيانات مثل لوائح البضائع الخطرة. وقد كانت هيئات الموانئ من أهم الجهات الفاعلة. ففي سنغافورة، وضع فرع تملكه بالكامل شركة PSA نظاماً لأوساط الموانئ وهو الذي يشغله؛ ويركز على الخدمات التي يقدمها الميناء وعلى تبادل الرسائل داخل أوساط الميناء. ومن أهم الجهات الفاعلة في هذه الأوساط إدارة الجمارك لأنها تتحكم في الإفراج عن البضائع. وقد وضعت معظم نظم الموانئ من أجل التفاعل مع نظم الجمارك مما يعني ضمناً أن يكون للجمارك نظام محوسب. ويبيّن التعاون التقني الذي يتيح الأونكتاد في مجال الإصلاح الجمركي القدرات في ميدان إدارة الجمارك على تبادل المعلومات إلكترونياً مع أوساط الموانئ مما ييسر وضع نظم لأوساط الموانئ.

ثانياً - تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تعزيز تنمية المؤسسات

التوصية

١٣ - ينبغي للأونكتاد، بواسطة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع له، أن يستكمل ما يقوم به من عمل على وضع إطار ييسر الاستخدام للمحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتيح لها إصدار معلومات مالية وتجارية شفافة وموثوقة وموحدة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

الإجراء

١٤ - منذ الدورة الأخيرة للجنة، فرغ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ من وضع مشروع مبادئ توجيهية في مجال المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتداول بشأن المبادئ التوجيهية المقترحة في دورته التاسعة عشرة المعقودة في جنيف من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تصدر المبادئ التوجيهية النهائية في المستقبل القريب ما إن يُستكمل إجراء مشاورات أوسع بشأن مشاريع المبادئ.

التوصية

١٥- ينبغي للأونكتاد أن يعزز برامج التعاون التقني في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك عند الاقتضاء بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بغية تحسين الأهلية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة هادفة، وذلك بربط خدماتها لتنمية التجارة بالخدمات المالية من خلال الشراكات بين البرامج الوطنية، مثل برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك)، والمصارف.

الإجراء

١٦- خلال عام ٢٠٠٢، استجاب الأونكتاد لطلبات بعض البلدان المساعدة في تحسين سبل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بما في ذلك عن طريق الجمع بين الخدمات المالية والخدمات التجارية. وبعد أن أجريت مقابلات مع أصحاب المصالح المعنيين في أوساط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأوساط المالية، عقدت حلقات تدريبية أو خُطِّط لعقدتها بغية فتح باب الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن كيفية معالجة اختلال السوق. وفي حالة أوغندا، أفرزت هذه الأنشطة وضع خطة عمل وفرقة عمل تتأصلها جمعية المصرفيين الأوغنديين ومصرف أوغندا. وأرسلت مجموعة من التوصيات إلى وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من أجل اتخاذ تدابير فورية. ومن المتوقع أن يتابع برنامج أوغندا للمشاريع (إمبريتيك)، بصفته عضواً في فرقة العمل، فكرة إقامة شراكات مع شتى المصارف ومساعدتها في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتصفة بالأهلية المالية. ويمكن الطلب الذي تقدم به الوزير الروماني المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجراء تقييم أولي لوضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعداد الأوساط المصرفية لتقديم الخدمات إليها. وستشرع المفوضية الأوروبية أيضاً في المساعدة على تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

١٧- وخلال اجتماع مديري إمبريتيك الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، خُصِّصت دورة للتجارب التي تجمع بين الخدمات المالية وغير المالية. وتحتل إمبريتيك غانا الصدارة بست مبادرات مختلفة. ونظراً للطبيعة المعقدة لهذه المبادرات، فقد قررت إنشاء شركة مالية - شركة إمبريتيك المالية - لإدارتها وهي تسعى للحصول على ترخيص.

التوصية

١٨- ينبغي للأونكتاد أن يرصد وضع منتجات جديدة وآليات مالية مبتكرة تتصل ببرنامج إمبريتيك بحيث يتيسر على المشاركين الوصول إليها، بما فيها الأموال الاستثمارية التي تراعي البيئة والمجتمع.

الإجراء

١٩- خلال عام ٢٠٠٢، واصل الأونكتاد أبحاثه بشأن أفضل الممارسات في مجال الابتكارات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة التركيز على آليات تمويل التكنولوجيا. وترد نتائج هذا العمل في مذكرة القضايا المعنونة "تمويل التكنولوجيا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"^(٢) ووثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا"^(٣). فعلى سبيل المثال، استحدثت شركة SMEloan Hong Kong (الصين) طرائق لتقييم القروض ورصدها تقوم على المعلومات التي يسهل الحصول عليها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل هوية زبائنهم وحجم أعمالها التجارية والمبالغ النقدية التي ستجمعها. ويحلل نموذج SMEloan العلاقة الثلاثية بين السيولة النقدية والمبيعات وحسابات المدينين. ويستخدم الإنترنت للحصول على معلومات بشأن السيولة النقدية على أساس آني، مما يخفف من مهام خدمات القروض وتكاليفها.

٢٠- وعقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا. وقد نظر الخبراء في السياسات والبرامج الوطنية في كل من القطاعين العام والخاص لتمويل التكنولوجيا التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأغراض التنافس في الاقتصاد العالمي.

٢١- ووضعت إمبريتيك غانا عدداً من الخدمات لتيسير الحصول على التمويل. وتتمثل الخدمة الأكثر فائدة في تدريب الموظفين المسؤولين عن القروض في المصارف على تقييم المخاطر المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولديها أيضاً برنامج قروض دوار بقيمة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو لا يتطلب رهناً. وأنشأت جمعية تعاونية لضمان القروض (MEGA) بدعم من جهات مانحة يمكن إمبريتيك في الخطة من اقتراض ستة أمثال ما أودعته لدى المصرف. وتدير إمبريتيك جزءاً من الصندوق الاستثماري لتنمية الصادرات الوطنية الذي تساعد بواسطته في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه. ووقعت على مذكرة تفاهم مع شركة تأجير تقدم عن طريقها طلبات وخدمات استشارية إلى عدد مختار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتلقى بالمقابل نسبة مئوية من رسوم التأجير. وأنشأت خدمات لتأمين مصادر القروض في أربعة من مراكزها الإقليمية لمساعدة إمبريتيك؛ وهذا يخفف من أسعار الفائدة ويزيد في آجال استحقاق القروض فوق ما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول عليه بنفسها.

٢٢- ومثال آخر هو مركز إمبريتيك في كولومبيا الذي أبرم اتفاقاً مع الوكالة الوطنية لضمان القروض تصدق بموجبه على خطط إمبريتيك التجارية. وعندما تقدم هذه الخطط التجارية إلى المصارف المشاركة، فإنها تُقبل على اعتبار أنها الرهن المشترك البالغ ٨٠ في المائة.

التوصية

٢٣- ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله على إقامة الروابط التجارية، بما فيها التعاون والشراكة فيما بين الشركات، كأحد أنجع السبل للحصول على التمويل والتكنولوجيا واكتساب المهارات والنفوذ إلى الأسواق.

الإجراءات

٢٤- وضع الأونكتاد مشروع مقترح لمساعدة الحكومات التي ترغب في بدء برامج لإقامة الروابط في بلدانها أو تعزيزها. ويتلخص هذا المشروع في إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وبناء القدرات بحيث تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعدة لتصبح شريكاً. ويصف أيضاً أنجع برامج التوجيه والتدريب التي ينبغي لكبريات الشركات وضعها. وعلى أساس هذا المقترح، حصلت أوغندا على تمويل من بعض المانحين للبدء في برنامج نموذجي في عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، أضيف عنصر يتعلق بإقامة الروابط في برنامج سيدات الأعمال، الذي عرضت الحكومة الألمانية تمويله في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً. وقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة إلى سيراي Sebrae لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة عن الروابط التجارية أثناء انعقاد المنتدى المصغر لمصرف تنمية البلدان الأمريكية في البرازيل، الذي حضره أكثر من ٣٠٠٠ من مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الدعم. وقدمت شركات عبر وطنية عروضاً خلال الطاولة المستديرة عن برامج لإقامة الروابط، كما تعهدت بالعمل مع كبار الموظفين التنفيذيين البرازيليين لمساعدتهم على وضع برامج مشابهة. وفي الختام، عرض شريط فيديو عن أفضل الممارسات في بينانغ بماليزيا كمتابعة لـ تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ الذي يعرض برامج لإقامة الروابط في ١٤ بلداً. ويرمي الشريط إلى أن يبين للقطاعين العام والخاص كيف تسير العملية بالضبط وكيفية جعلها أفعل من حيث أثرها الإيجابي على النمو والتنمية والقدرة التنافسية. ويبرز الفيديو الأدوار التي يؤديها جميع الشركاء - الحكومات والوكالات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات عبر الوطنية أنفسها. وحسب رئيس وزراء ولاية بينانغ، فإن هذه الشراكات قد كانت عنصراً مهماً في النمو والتنمية اللذين شهدتهما ماليزيا.

٢٥- وأثناء الاجتماع السنوي للجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شانغزو بالصين، الذي عقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ترأس عضو في الأمانة دورة لأحد المجالس وقدم عرضاً عن الروابط التجارية. وتطرقت لجنة الوكالات المانحة من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى موضوع أفضل الممارسات في الروابط التجارية في اجتماعها السنوي الذي عقد في تورينو بإيطاليا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقررت إنشاء فريق عامل مصغر يرأسه الأونكتاد لمناقشة المبادئ التوجيهية الخاصة بتدخل المانحين في هذا المجال. وقد استهل عدد من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية بعض البرامج، وهناك تنوع كبير في أنواع الأنشطة التي اضطلع بها وآثارها.

٢٦- وخلال الندوة بشأن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وقطاع الأعمال السويسري، الذي عقد في جنيف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والذي شارك في تنظيمه كل من الأونكتاد ومكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والحكومة السويسرية، جرى التركيز على قضية الروابط بصفتها إحدى أهم القنوات التي يمكن من خلالها للشركات، وخاصة الشركات عبر الوطنية، الإسهام في تنمية البلدان المضيفة. وأثناء الحلقة الدراسية، التي حضرها أكثر من ٢٠٠ ممثل لقطاع الأعمال السويسري (الذي يتكون في معظمه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة)، كُرسَت إحدى الحلقات التدريبية الخمس التي عقدت بعد الظهر بالتحديد لموضوع الروابط.

٢٧- وفي اجتماع المجلس الاستشاري للاستثمار الذي عقد في جوهانسبرغ في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أولى اهتمام خاص لتنمية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واعتُرف بأن الروابط القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات عبر الوطنية يمكن أن تكون قنوات قوية لنشر المعرفة والمهارات بين الشركات. ولإقامة هذه الروابط، شُجِعَ الأونكتاد على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تستعد لتصبح شريكاً من خلال برامج لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصية

٢٨- ينبغي للأونكتاد أن يدمج جوانب التمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية الأوثق صلة باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطته للتعاون التقني ويكفل التنسيق والتضافر مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في هذا المجال.

الإجراء

٢٩- يتيح موقع الأونكتاد على شبكة الويب للمستخدمين على الصعيد العالمي وعلى نطاق واسع نتائج البحوث التي أجراها والورقات التي قدمها خبراء التمويل الإلكتروني خلال الأنشطة التي نظمها. وتستعمل العديد من المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها مصارف التنمية، تلك المواد عندما تنظم أنشطتها التدريبية وغيرها من الأنشطة بالتعاون مع الأونكتاد، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نظم البنك الدولي مؤتمراً بشأن "التكنولوجيات الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" شارك فيه الأونكتاد بفعالية بالإضافة إلى أن مواد الأونكتاد قد شكلت معظم الخلفية الأساسية للموضوع.

٣٠- ويجري إدماج عناصر التمويل الإلكتروني شيئاً فشيئاً في أنشطة النقاط التجارية. وقد حُوِّل برنامج النقاط التجارية رسمياً إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ولا يزال الأونكتاد يقدم الدعم إلى أمانته، وكذا بناء قدرات النقاط التجارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقع الاتحاد على اتفاق شراكة مع أحد أهم مقدمي خدمات التأمين الائتماني وتقدير الأهلية الائتمانية، وهو كوفاس Coface. وبموجب

هذا الاتفاق، يتيح كوفاس للاتحاد وعملائه إمكانية الحصول على خدماته الدولية في مجال تقدير الأهلية الائتمانية (@rating) عن طريق موقع الاتحاد على شبكة الويب. وترمي هذه الخدمة إلى بناء الثقة في المعاملات التجارية الدولية التي تجريها الشركات العميلة للنقطة التجارية وتعزيز المصدقية الدولية لهذه الشركات.

٣١- ويستكشف برنامج إمريتيك التابع للأونكتاد إمكانية إدراج وحدة دراسية تدريبية على التجارة الإلكترونية في قائمة المنتجات والخدمات التي يقدمها، لكن اهتمام المستعملين ضعيف، كما هي الحال بالنسبة إلى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصية

٣٢- ينبغي للأونكتاد أن ينظم منتديات بانتظام، بما فيها الحلقات الدراسية الإقليمية والتدريب الجماعي، لتوعية الحكومات والمصارف المركزية وموردي الخدمات المالية وقطاع الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بمزايا التجارة الإلكترونية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

الإجراء

٣٣- نظم الأونكتاد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ في إطار المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي دعت إليه الأمم المتحدة لقاء جانبياً بعنوان "التمويل الإلكتروني من أجل التنمية". وحضر هذا اللقاء عدد كبير من المشاركين، بمن فيهم ممثلون للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية.

٣٤- ونظمت دورات خاصة تتعلق بالتمويل الإلكتروني خلال الحلقة التدريبية عن التجارة الإلكترونية الإقليمية التي عقدها الأونكتاد في كوراتشاو في جزر الأنتيل الهولندية (حزيران/يونيه ٢٠٠٢) والمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية الذي شارك في تنظيمه في بانكوك بتايلند (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) كل من الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٥- وأعد الأونكتاد دراسة بعنوان "التمويل الإلكتروني من أجل التنمية: الاتجاهات العالمية والخبرات الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" أشير إليها في منتديات متنوعة. وقد تحولت إلى الفصل السادس من تقرير الأونكتاد *E-commerce and Development Report 2002*. ويرد التقرير على موقع الأونكتاد الخاص بالتجارة الإلكترونية، ومن المتوقع أن يستعمله على نطاق واسع واضعو السياسات ومزاوولو الأنشطة التجارية في الاقتصادات النامية والانتقالية، كما أثبتت التجربة بالنسبة إلى التقارير السابقة، مما يسمح بتوعيتهم بأهمية الخيارات الصحيحة فيما يتعلق بالسياسات العامة وترتيبها الترتيب الصحيح وكذا اعتماد أفضل الممارسات التجارية لضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإلكتروني بأفضل طريقة ممكنة.

التوصية

٣٦- ينبغي للأونكتاد أن يشجع الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على توفير المعلومات عن التمويل الإلكتروني لأغراض التحليل والمداولات الحكومية الدولية والتعاون التقني.

الإجراء

٣٧- كانت أهمية البيانات عن حالة التمويل الإلكتروني والحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع المعلومات ونشرها في ذلك الميدان دائماً محل تركيز منشورات الأونكتاد والأنشطة التي تنظمها هذه المنظمة.

ثالثاً - تعميم مراعاة المنظور الجنساني لأغراض تعزيز الفرص

التوصية

٣٨- ينبغي للأونكتاد أن يعمم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات العمل كافة بحسب الاقتضاء. وينبغي، عند القيام بذلك، تعيين مركز تنسيق يعنى بالجنسانية في كل شعبة من شعب الأونكتاد من أجل إدماج البعد الجنساني في جميع المجالات الموضوعية التي تهم الشعبة دون المساس بالعمل المتعلق بالتنسيق الشامل الذي يتولاه مركز التنسيق المعني بالمرأة الذي عينه الأمين العام.

الإجراء

٣٩- عُيّنت مراكز تنسيق تابعة لكل شعبة من شعب الأونكتاد. ولضمان أن يتجاوز تعميم مراعاة المنظور الجنساني مجرد إنشاء وحدات معنية بالجنسانية ومراكز تنسيق معنية بالجنسانية، ركزت أنشطة المتابعة التي تضطلع بها الأمانة على وضع مقترحات، لأغراض التنفيذ التجريبي، تتعلق بالمساعدة التقنية لبناء القدرات في مجالي توعية واضعي السياسات بالقضايا الجنسانية والإحصاءات الجنسانية.

٤٠- وأعد الأونكتاد ورقة معلومات أساسية لأغراض تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ *The Least Developed Countries Report 2002* بشأن "تحرير التجارة والجنسانية والفقر في المناطق الريفية في أقل البلدان الأفريقية نمواً". ويتلخص الاستنتاج الرئيسي الذي خلصت إليه في مجال السياسة العامة في أن "القرويات لن يستفدن بالضرورة من تحرير التجارة ما لم تتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى التصدي لتزايد حرمان المرأة ورفع القيود المفروضة عليها". وتشدد الورقة على أهمية الحصول على رأس المال لضمان ألا تقصى المرأة عن منافع النمو الاقتصادي.

٤١ - ونظم الأونكتاد الحلقة التدريبية السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في كيب تاون في آذار/مارس ٢٠٠١ بعنوان "أقل البلدان نمواً: بناء القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية". وعمد الأونكتاد، الذي حظي بدعم مالي من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جمع جميع الوثائق والنتائج في منشور بعنوان "أقل البلدان نمواً: بناء القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية"، وقد صدر مؤخراً ويجري توزيعه على نطاق واسع.

٤٢ - ولما كان أحد الحواجز الرئيسية التي تعترض المرأة الريفية في أقل البلدان نمواً يتعلق بالقدرة على الحركة وعدم القدرة على استعمال وسائل النقل، فقد عمدت الأمانة إلى التعاون مع المنتدى الدولي لتطوير النقل الريفي على وضع مقترح يتعلق بالمساعدة التقنية لبناء القدرات من أجل "جعل أسواق الدراجات العالمية تعمل لصالح الفقراء" بغية الإسهام في تمكين الفتيات في أقل البلدان نمواً من زيادة قدرتهن على الحركة.

٤٣ - ومن الأمثلة أيضاً على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الجنسانية التعاون الوثيق بين أمانة الأونكتاد، التي تخدم لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية التابع للجنة، للتأكد من أن الجنسانية تظل قضية جامعة في المداولات ونتائج هذا الموضوع الجوهرية. وقد أنشأت شبكة الأونكتاد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (<http://www.unctad.org/stdev>) أيضاً فضاء خاصاً بـ "الجنسانية والعلم والتكنولوجيا". وهنا، يمكن للمرء أن يعثر على معلومات عن المجلس الاستشاري لشؤون الجنسانية، وكذا وصلات رابطة بالوثائق ذات الصلة بالجنسانية.

٤٤ - ويرد أدناه عرض للأنشطة المضطلع بها وفقاً لتوصيات أكثر تحديداً.

التوصية

٤٥ - ينبغي للأونكتاد أن يستعرض برامجه الخاصة ببناء القدرات ولا سيما برنامج تنظيم المشاريع "إمريتيك" وبرنامج البحر المتوسط ٢٠٠٠، كي تتضمن هذه البرامج ما ينم عن الوعي بالبعد الجنساني وتكون قادرة على توفير التدريب والمشورة على النحو الفعال بغية تحسين فرص وصول النساء من منظمات المشاريع إلى التمويل والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

الإجراء

٤٦ - في اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تعزيز تنمية المؤسسات، الذي عقد في جنيف في الفترة بين ٢٢ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نظر الخبراء في المشاكل التي تواجهها صاحبات المشاريع للحصول على القروض

ودرسوا برامج ناجحة لتحسين سبل حصول المرأة على التمويل. وخلصوا إلى أن من الحيوي زيادة عدد النساء اللائي يشتغلن كمستشارات وغير ذلك في المصارف بغية إذكاء وعي المصارف بصاحبات المشاريع وتحسين قدرتها على العمل معهن. وقد اتخذت أمانة الأونكتاد مبادرة جمع قاعدة بيانات لتعزيز شبكات صاحبات المشاريع والجمعيات التجارية.

٤٧- وعلاوة على ذلك، وعملاً بالفقرة ٢٦ من "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص" (TD/B/COM.3/40)، أعدّ إميريتيك السلفادور، بمساعدة إميريتيك أوروغواي، برنامجاً تدريبياً وإرشادياً خاصاً يستهدف صاحبات المشاريع، تحت إشراف أمانة الأونكتاد. وعقدت أول حلقة تدريبية لصاحبات المشاريع خلال النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الأونكتاد، بالتعاون مع "مؤسسة إثيوبيا للمشاريع" و"مؤسسة أوغندا للمشاريع"، مشروعاً لصالح صاحبات المشاريع في آب/أغسطس ٢٠٠٢ تموله حكومة ألمانيا. ويسعى المشروع إلى تقديم خدمات تدريبية وتجارية لصاحبات المشاريع تراعي الجوانب الجنسانية، ويعزّز إمكانية تلقيهن خدمات تنمية الأعمال بغية تمكينهن من إنشاء و/أو تعزيز مؤسساتهن الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخطي العراقيل التي تعرقل حصولهن على التمويل والتكنولوجيا، بحيث يستطعن البقاء والمنافسة في اقتصادات تتعول يوماً بعد يوم والمشاركة في العلاقات التجارية مع كبريات الشركات، مثل فروع الشركات عبر الوطنية.

التوصية

٤٨- ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، أن يقوم بما يلي: ١٠ عمل تحليلي يستند إلى دراسة الحالات ويتصل بالعنصر الجنساني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع بيان الفرص المحددة المتاحة للمرأة في الاقتصاد الرقمي؛ ٢٠ وضع مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس والمساهمة في جمع بيانات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الاتصالات بغية تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المرأة وتأثير المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ٣٠ تحديد السياسات الرامية إلى إدماج المسائل الجنسانية في عملية رسم السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك قطاع الاتصالات وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والمساهمة بذلك في رفع مستوى القدرة التنافسية للبلدان النامية؛ ٤٠ وضع توصيات بشأن إدماج المسائل الجنسانية في السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدرج في حصيلة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥.

الإجراء

٤٩ - أعد الأونكتاد دراسة بعنوان "الجنسانية والتجارة الإلكترونية والتنمية" ترد كفصل في التقرير *E-commerce and Development Report 2002*. وتلخص الدراسة الفرص والتحديات المختلفة التي تواجهها المرأة في الاقتصاد الرقمي. وتوضح كيف تعزز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الفرص التجارية للنساء اللواتي يعملن لحسابهن في البلدان النامية وكيف توجد فرص عمل جديدة في صناعات الخدمات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتبحث أيضاً أهم العوائق التي يجب على النساء تخطيها بغية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة أتم الاستفادة. وتقدم الدراسة عدداً من التوصيات في مجال السياسة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجالات السياسة العامة المتصلة بتعزيز القدرات البشرية والتدريب، وتحسين سبل الوصول إلى البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيات الجديدة والإنترنت، وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الفرص التجارية الجديدة أو العمالة لصالح النساء في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٥٠ - ويلتقي موظفو أمانة الأونكتاد بانتظام بموظفي أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات الذين يشتغلون في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والجنسانية. وشارك الأونكتاد في اجتماعات في جنيف بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والجنسانية نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات استعداداً لمؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات، وفي هذا السياق زوّد الأونكتاد الاتحاد الدولي للاتصالات بمعطيات لإعداد توصيات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية وضع السياسات.

٥١ - وأدرجت أمانة الأونكتاد، كجزء من عملها الجاري بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية، موضوع الجنسانية في جدول أعمال اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية لأغراض التنمية (المعقود في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢) والمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية (الذي عقد بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة في بانكوك بين ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).

رابعاً - آثار اجتماع مؤتمر الدوحة الوزاري على عمل اللجنة

استنتاج متفق عليه في مجال تيسير التجارة

٥٢ - وفيما يتعلق بالخطة الخاصة بـ "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن

الدوحة" (UNCTAD/RMS/TCS/1)، وهي الخطة التي تعكس المتطلبات المحددة لأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، استهلكت الأمانة برنامج عمل شامل في مجال تيسير التجارة، يستند إلى الخبرات المتراكمة لدى الأونكتاد دون التأثير سلباً على أنشطته الجارية. وسيوفر برنامج العمل هذا، تمشياً مع الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة الوزاري، مساعدة تقنية معززة وبناء القدرات يكون لهما تأثير مستدام طويل الأجل بهدف زيادة التعجيل في حركة البضائع بما فيها بضائع المرور العابر، والإفراج عنها وتخليصها. ومن شأن هذا البرنامج أن يحدد أهم القضايا ويتناول مسألة تحليل السياسات وتطويرها، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية. كما أن من شأنه أن يحدد احتياجات وأولويات تيسير التجارة للسماح للبلدان النامية بأن تقيّم بصورة أفضل ما يترتب على توثيق التعاون المتعدد الأطراف من آثار على سياساتها وأهدافها الإنمائية.

الإجراءات

مقترح مشروع في مجال تيسير التجارة

٥٣- علاوة على مقترح المشروع المدرج في الجزء جيم من الوثيقة UNCTAD/TCS/RMS/1، أعد مقترح مشروع آخر للتمويل بالشرجة الرابعة من حساب التنمية. ويشمل هذا المقترح تحليل الأثر المحتمل لاعتماد قواعد ملزمة بشأن تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن يسفر هذان المشروعان عن المساعدة في إيجاد توافق في الآراء بين البلدان النامية فيما يتعلق بإجراءات المفاوضات المقبلة بشأن قواعد تيسير التجارة.

٥٤- والنهج الذي يقوم عليه هذان المقترجان هو أن تطبيق المعايير الدولية لتيسير التجارة يقتضي تنفيذاً محدد الغرض ويتكيف مع الأطر المحلية. وخلافاً للمساعدة التقنية التقليدية التي تعتمد على الخبرة الأجنبية، ينبغي أن يقوم بناء القدرات الطويل الأجل على الدراية المحلية والإقليمية. والغرض من هذا النهج الجديد هو ضمان الامتلاك من قبل المستفيدين وإرساء أسس تعليمية دائمة وابتكار هياكل تيسير التجارة والنقل. وستوجه مجموعات التيسير المحلية والوطنية والإقليمية، التي تجمع بين مشاركين من القطاعين الخاص والعام، لرصد وتحسين مسارات التجارة والنقل، وسلاسل التوريد والتوزيع. ويُنظر إلى بناء القدرات على أنه عملية متعددة الطبقات، تجمع بين بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية والشبكات التعاونية. وقد أُخذ في الحسبان أيضاً الاستعمال الموسع لبرامج إدارة المعرفة التي تقوم على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كلما كان بالإمكان اكتساب المهارات من التعلم في موقع العمل بدلاً من التدريب الفردي أو الجماعي.

٥٥- وسيستفيد المشروعان المذكوران أعلاه من الخبرة الواسعة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال تيسير التجارة من خلال عمله التحليلي وأنشطة المساعدة التقنية الواسعة النطاق التي تأخذ خصوصيات البلدان النامية بعين

الاعتبار، ومن تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات في مجالات تعقب البضائع (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع ACIS) وأتمتة الجمارك (برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ASYCUDA).

بناء توافق الآراء

٥٦ - نظمت الأمانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ اجتماع خبراء بشأن النقل الفعال وتيسير التجارة في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة. وكان ذلك الاجتماع يرمي إلى الإسهام في التوصل إلى فهم أفضل للقضايا الراهنة في مجالي التنفيذ والتطوير المتعلقين بتيسير التجارة، بما في ذلك الأمن وبناء القدرات وآثار احتمال اعتماد قواعد ملزمة. وقد أعدت مستندات داعمة من أجل الاجتماع.

٥٧ - ويحضر ممثلو الأمانة بانتظام اجتماعات مجلس التجارة في السلع التابع لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة ويقدمون مساهمات لأغراض بعينها كلما اقتضى الحال (مثل الورقة بشأن قضايا المرور العابر التي عُرضت عند بحث المادة الخامسة (بشأن حرية المرور العابر)).

٥٨ - وفي سياق عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، ومع مراعاة الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة (بشأن تيسير التجارة)، ستستمر الأمانة في مساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة.

الأنشطة التدريبية

٥٩ - اتخذت الأمانة إجراءات متنوعة تتعلق بتنظيم أنشطة تدريبية في ميدان تيسير التجارة. وبناء على طلب النمسا، قدم مقترح بتنظيم حلقتين تدريبيتين (في أديس أبابا وواغادوغو)، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالإضافة إلى الاجتماع الرفيع المستوى (في فيينا)، بشأن تيسير التجارة والحواجز التي تعترض التجارة. أما بالنسبة إلى مجموعة جنوبي آسيا ومجموعة الأنديز الإقليميتين، فأعد مقترح مشترك لعقد حلقتين تدريبيتين تشملان قضايا التعريفات وتيسير التجارة. وقد طلب تنظيم هاتين الدورتين التدريبيتين وموئلهما الاتحاد الأوروبي (DG Trade). وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يجري التخطيط لتنظيم مجموعة من الحلقات الدراسية بشأن تيسير التجارة وستُعقد عن طريق المعهد الدولي للتجارة والتنمية في بانكوك.

استنتاج متفق عليه في ميدان التجارة الإلكترونية

٦٠ - تعترف اللجنة بأهمية إيجاد بيئة تصلح لتطوير التجارة الإلكترونية في المستقبل والحفاظ على تلك البيئة، كما ينص إعلان الدوحة الوزاري في فقرته ٣٤. ومن المطلوب توفير الدعم بغية سد الفجوة الرقمية لإيجاد فرص جديدة للتوسع التجاري. ولبلوغ هذه الغاية، تشدد اللجنة على الحاجة إلى مساعدة معززة وتحظى بالموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات، كما يرد ملخصاً في الوثيقة UNCTAD/RMS/TCS/1.

الإجراءات

اجتماع الخبراء

٦١- عقد الأونكتاد اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية والتنمية (١٠-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢). وقد حضر الاجتماع نحو ١٠٠ خبير، منهم عدد كبير قدموا من البلدان النامية وكذلك خبراء من منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والأونسيترال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلون لفرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وتطرق الاجتماع إلى قضية الاستراتيجيات التي يمكن للبلدان النامية رسمها وتنفيذها بغية النهوض بالتجارة الإلكترونية وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوجه عام. وشكلت تجارب البلدان المتقدمة والبلدان النامية أهم الإسهامات في النقاش. وكان التركيز على الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتدريب لأغراض التجارة الإلكترونية، والقضايا القانونية والتنظيمية، والاتصالات، والبنية التحتية والنفاد. واعترف الخبراء أيضاً بأهمية الاستراتيجيات المتعلقة بمجالات أخرى مثل التمويل الإلكتروني والنقل والتوزيع. كما ركز على الروابط والتفاعلات بين استراتيجيات التجارة الإلكترونية والجوانب الأخرى للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

الحلقات الدراسية بشأن التجارة الإلكترونية

٦٢- نظم اجتماعان إقليميان في عام ٢٠٠٢ - الحلقة التدريبية الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأمريكا الوسطى والكاربي (كوراتشاو، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه) والاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى بشأن استراتيجيات التجارة الإلكترونية لأغراض التنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (بانكوك، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر). وقد أتاح الاجتماعان فرصة (أ) لإذكاء الوعي بالجوانب المختلفة للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، (ب) وتحديد السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها إيجاد بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية في البلدان النامية، (ج) ودعم بناء القدرات الوطنية لوضع الاستراتيجيات الإلكترونية، (د) وتبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأولى اهتمام لقضية اتباع نهج تشاركي في وضع استراتيجية للتجارة الإلكترونية، وللمبادرات الإقليمية والعالمية الرامية إلى دعم البلدان النامية.

الإصدار السنوي

٦٣- نشرت الأمانة تقريرها *E-commerce and Development Report 2002*. ويقدم هذا التقرير السنوي معلومات عن التطورات الرئيسية في ميدان التجارة الإلكترونية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والتوصيات في مجال السياسة العامة. ويرمي إلى تمكين البلدان النامية من أن تحصل بشكل أكبر على المعرفة بقضايا التجارة الإلكترونية وبالتالي الإسهام في بناء قدراتها وإمكاناتها في وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال التجارة الإلكترونية.

أنشطة أخرى

٦٤- اضطلعت الأمانة أيضاً بأنشطة أخرى، من بينها المشاركة بصفتها عضواً في فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة واستعداداً لمؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من اللقاءات الإقليمية والوطنية التي قدمت فيها خدمات استشارية في مجالات من قبيل القضايا القانونية والتنظيمية والتمويل الإلكتروني.

استنتاج متفق عليه يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية

٦٥- شُجِعَ الأونكتاد على مواصلة تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل منظمة التجارة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، وذلك بغية تحقيق أقصى قدر من المنافع في مجالات اختصاص هذه اللجنة.

الإجراء

٦٦- اضطلعت الأمانة بدور هام في مجال التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان تيسير التجارة. وطلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة للمجلس التنفيذي للأمم المتحدة إلى الأونكتاد أن يدعو إلى عقد اجتماع بغرض تحديد قضايا تيسير التجارة التي ينبغي تناولها على نحو منسق مع الوكالات الأعضاء في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وقد عقد الاجتماع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وتمخض عن إنشاء شبكة تعاونية تتألف من وكالات متعددة الأطراف تعمل في قضايا تيسير التجارة داخل منظومة الأمم المتحدة -منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لأوروبا بالنيابة عن اللجان الإقليمية، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والأونكتاد.

٦٧- وتقوم لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنسيق العمل على الترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الدولي. وقد اجتمعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في تورينو بإيطاليا. ويضطلع

الأونكتاد بدور فعال في هذه اللجنة وقد مضى بعمله قدماً في مجالين، هما: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والروابط التجارية. والأونكتاد أيضاً عضو في الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشارك في دوراته. وقد اجتمع الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ويعد حالياً لاجتماعه الوزاري المقرر عقده في عام ٢٠٠٤. ويهتم بموضوعين رئيسيين يسهم فيهما الأونكتاد، وهما: تمويل التكنولوجيا من جهة ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها.

الحواشي

(١) SIC فالنسيا، SEGHA أنتويرب، DAKOSY هامبرغ، PORTNET سنغافورة، TRADEGATE أستراليا.

(٢) TD/B/COM.3/EM.16/2.

(٣) UNCTAD/ITE/TEB/Misc.8.

- - - - -